

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

أكتوبر 2017

المحتويات

1	مقدمة
1	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية
1	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات
7	2.1 تطورات سوق الأوراق المالية
9	3.1 التطورات النقدية والمصرفية
10	4.1 معدل التضخم
12	5.1 التطورات النفطية
13	6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية
15	ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية
15	1.2 تقرير المادة الرابعة عن المملكة العربية السعودية
15	1.1.2 الوضع الراهن لعام 2016 ومدى الالتزام بالتوصيات
16	2.1.2 التطورات الاقتصادية
20	3.1.2 الافاق الاقتصادية
21	4.1.2 بعض المخاطر
22	5.1.2 السياسات
23	2.2 تقرير الافاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وبلدان مجلس التعاون
27	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية
27	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية
27	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي
28	2.1.3 معدل التضخم
29	3.1.3 معدل البطالة
30	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية
30	1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي
31	2.2.3 معدل التضخم
32	3.2.3 معدل البطالة

مقدمة

يتناول تقرير شهر أكتوبر 2017، في قسمه الأول عدداً من التطورات الخاصة بأسعار صرف الدينار الكويتي تجاه الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني خلال الشهر المذكور، مع أهم التطورات الاقتصادية الخليجية ممثلة بأخر تقرير لصندوق النقد الدولي عن التطورات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية، ثم عرضاً لآخر تقرير صدر في أكتوبر 2017، لآفاق الاقتصاد الدولي في منطقة الشرق الأوسط، بالتركيز على دول مجلس التعاون. أما القسم الثالث فيعرض آخر تطورات معدلات النمو، ومعدلات البطالة، والتضخم في الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أكتوبر ارتفاعاً طفيفاً إذ بلغت قيمته إلى 302.55 فلساً بحلول نهاية الشهر أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.2%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك 301.85 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 302.7 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 301.8 فلساً.

وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار في الفترة بين 1 و3 أكتوبر بعد صدور تقارير ايجابية حول الاقتصاد الأمريكي، وتوقعات بأن ينفذ الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب الحوافز المالية التي تعهد بها. بينما تراجع الدولار في الفترة بين 4 و5 أكتوبر حيث ترقّب المستثمرون صدور بيانات الوظائف في الولايات المتحدة وإعلان تقرير عن كوريا الشمالية يبيّن استعدادها لاختبار صاروخ بعيد المدى.

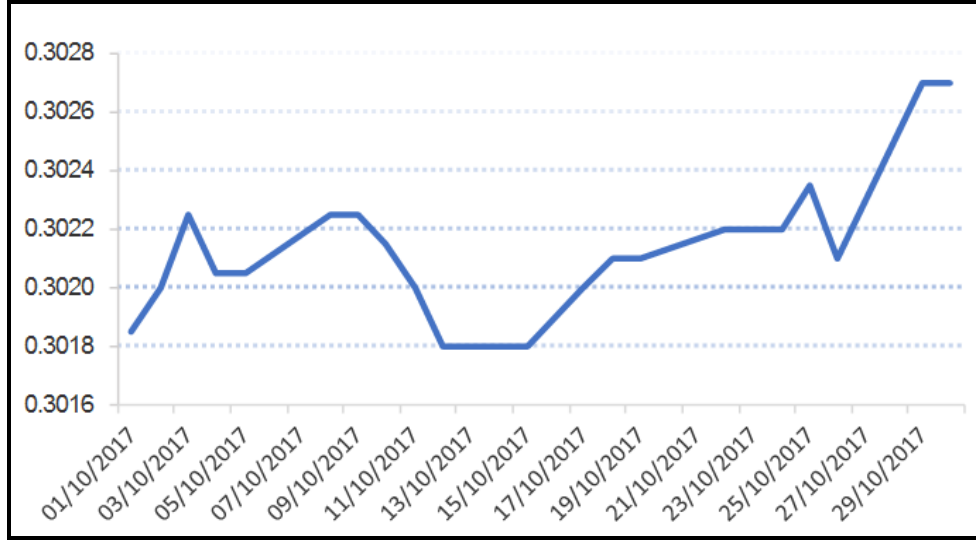
وارتفع سعر صرف الدولار، في الفترة ما بين 6 و9 أكتوبر، بعد أن أظهر تقرير الوظائف الأمريكية لشهر سبتمبر نمواً في الأجور بأعلى مما كان متوقعا الأمر الذي عزز توقع رفع سعر الفائدة في ديسمبر المقبل من قبل المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وانخفض سعر صرف الدولار، خلال الفترة بين 10 و15 أكتوبر، بعد أن حذرت الدقائق الأخيرة لمجلس الاحتياطي

الفيدرالي الأمريكي واضعي السياسات من زيادة أسعار الفائدة في ديسمبر على الرغم من المخاوف بشأن ضعف التضخم.

وارتفع سعر صرف الدولار، في الفترة بين 16 و25 أكتوبر، إثر توقعات بأن الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب يميل نحو ترشيح رئيس مجلس الاحتياطي الفيديالي مما سيكون أكثر ميلا لرفع أسعار الفائدة بوتيرة أسرع. كما أقر مجلس النواب الأمريكي مشروع الميزانية الفيدرالية لعام 2018 الذي تقدم به الجمهوريون، ما يفسح المجال أمام الإصلاح الضريبي المثير للجدل، الذي طرحه الرئيس السيد دونالد ترامب، ويتضمن خفضا للضرائب بقيمة 1.5 ترليون دولار.

وانخفض الدولار الأمريكي، في الفترة بين 26 و28 أكتوبر، مع ازدياد الحذر وسط أنباء تشير إلى أن المدير السابق للحملة الرئاسية للرئيس السيد دونالد ترامب يواجه اتهامات بالتآمر ضد الولايات المتحدة. وارتفع الدولار في الفترة بين 29 و31 أكتوبر، بعد ظهور بيانات توضح أن الاقتصاد الأمريكي نما أكثر من المتوقع (2.5%) في الربع الثالث من 2017 بواقع 3% بالرغم من أحداث إعصار في جنوب أمريكا (هارفي وإرما) (أنظر القسم الثالث في هذا التقرير الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية)، حيث ارتفع الانفاق الاستهلاكي بواقع 2.4% وارتفعت الصادرات بنسبة 2.3%. كما ارتفع الانفاق الاستهلاكي خلال شهر سبتمبر بنسبة 1% ليصل إلى أعلى مستوى منذ أغسطس 2009، بسبب ارتفاع مبيعات السيارات. ويبين الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و31 أكتوبر.

شكل (1) سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – أكتوبر 2017



ومن ناحية أخرى، انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أكتوبر ليصل إلى 351.94 فلساً بنسبة انخفاض 1.3%، مقارنةً مع بداية الشهر، حيث بلغت قيمته عند 356.6 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 358.38 فلساً، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 351.43 فلساً.

وانخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار، في الأسبوع الأول من أكتوبر، إثر التدايعيات الأمنية في اسبانيا حول حملة استفتاء على استقلال كاتالونيا عن اسبانيا. كما أعلن البنك المركزي الأوروبي أنه أجرى اختبار القدرة على التحمل على بعض البنوك في منطقة اليورو، وأظهر أنها محصنة ضد أي ارتفاع مفاجئ لأسعار الفائدة في المنطقة. بالإضافة إلى إعلان بيانات تشير أن معدل البطالة في منطقة اليورو بلغ 9.1% في أغسطس 2017 منخفضاً من 9.9% في أغسطس 2016، وهو أدنى معدل مسجل في منطقة اليورو منذ فبراير 2009 (أنظر القسم الثالث في هذا التقرير الخاص بالمجموعة الأوروبية).

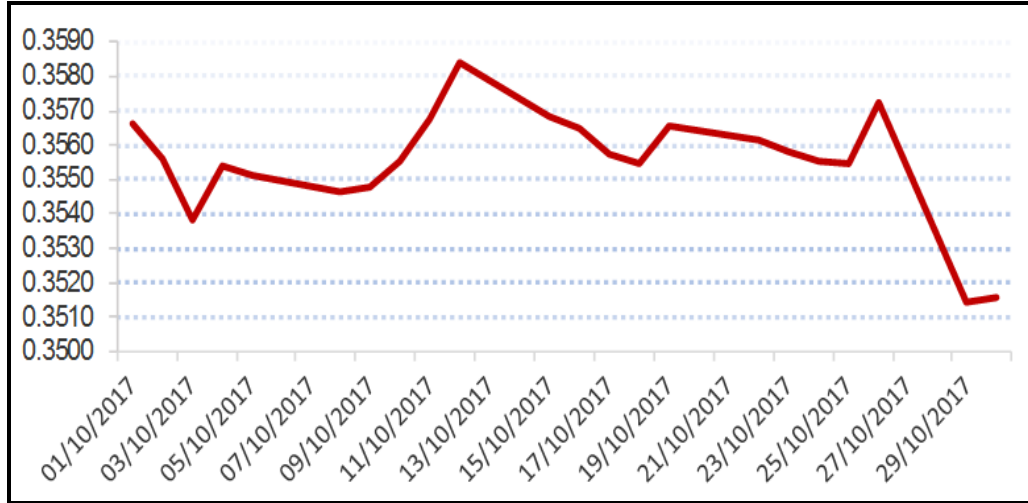
وفي الفترة ما بين 10 و12 أكتوبر ارتفع اليورو إثر تراجع الدولار الأمريكي وظهر بيانات عن الصادرات الألمانية والتي ارتفعت بنسبة 3.1% في أغسطس 2017. وتراجع اليورو، في الفترة ما بين 13 و18 أكتوبر، بسبب استمرار الخلاف السياسي حول قضية استقلال إقليم كاتالونيا عن إسبانيا. وبلغت نسبة التضخم السنوي لمنطقة اليورو 1.5% في سبتمبر 2017، والتي تعتبر مستقرة مقارنة مع أغسطس 2017.

وارتفع اليورو، ما بين 19 و21 أكتوبر، بسبب تراجع عائدات الخزانة الأمريكية، وتراجع الدولار الأمريكي بعد ظهور تقرير يفيد أن الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترامب يميل لترشيح السيد جيروم باول كرئيس مقبل للاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

وفي الفترة ما بين 22 و25 أكتوبر تراجع اليورو قليلاً ثم ارتفع في الفترة ما بين 26 و28 أكتوبر قبل اجتماع البنك المركزي الأوروبي بشأن السياسة النقدية مدعوما بتوقعات بأن يعلن البنك أنه سيخفض مبلغ شراء الأصول الشهري البالغ 60 مليار يورو إلى النصف.

وانخفض اليورو بشكل حاد في الفترة ما بين 29 و31 أكتوبر، بسبب قيام البنك المركزي الأوروبي بإطالة مشترياته من السندات حتى عام 2018، مما يقلل من احتمال قيام البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة في العام المقبل. وفي 31 أكتوبر ارتفع اليورو طفيفاً حيث أظهرت بيانات اقتصادية إيجابية تشير إلى انخفاض معدل البطالة في منطقة اليورو لشهر سبتمبر الماضي بواقع 8.9% مقابل 9% في أغسطس، كما انخفض معدل التضخم المتوقع لشهر أكتوبر بنسبة 1.4% مقابل 1.5% في سبتمبر، وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من 2017 بواقع 0.6% مقارنة بالربع السابق (الثاني). ويبين الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و31 أكتوبر.

شكل (2) سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي في أكتوبر 2017



أما بالنسبة لسعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال شهر أكتوبر فقد شهد انخفاضا ليصل إلى 399.472 فلساً بحلول نهاية الشهر أي بنسبة انخفاض بلغت 1.23%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته حينذاك 404.434 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الجنيه خلال الشهر هو 404.434 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 394.905 فلساً.

وتراجع الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي، في الفترة ما بين 1 و8 أكتوبر، إثر صدور بيانات رسمية أن معدلات انتاج قطاعات الاقتصاد البريطاني تراجعت خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 0.1%، بعدما انخفضت في الربع الاول بنسبة 0.5%. حيث اوضحت البيانات التي وردت في تقرير لمكتب الاحصاء الوطني ان معدلات الإنتاج الصناعي كانت الأكثر تضررا بتراجعها بين ابريل ويونيو الماضيين بنسبة 1.3%.

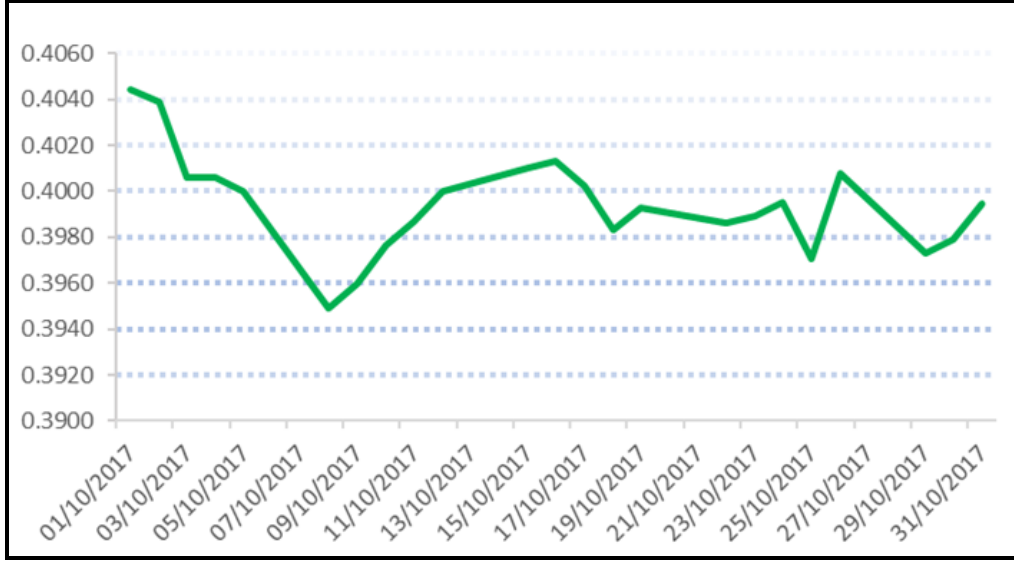
وشهد الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي ارتفاعاً، في الفترة ما بين 8 و16 أكتوبر، بسبب صدور تقرير لهيئة (هاليفاكس) للقروض العقارية يشير لارتفاع قيمة المنازل في بريطانيا خلال الشهر الماضي بنسبة 4% على أساس سنوي، ووضح التقرير ان متوسط قيمة المنازل وصل الى 225.2 ألف جنيه استرليني، وهي اعلى قيمة تسجل على الإطلاق.

وهبط الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي، في الفترة ما بين 16 و 25 أكتوبر، إلى أدنى مستوى متأثراً بتصريحات اوروبية عن فشل جولة محادثات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكان كبير مفاوضي الاتحاد الاوروبي مع بريطانيا، السيد ميشال بارنييه، اكد في وقت سابق، ان المحادثات مع المملكة المتحدة بشأن انسحابها من التكتل الاوروبي وصلت الى "طريق مسدود"، وقال أيضاً، في مؤتمر صحفي عقب نهاية الجولة الخامسة من المحادثات مع الجانب البريطاني، انه لم تتخذ "أية خطوات كبيرة". مؤكداً، أيضاً، أنه لن يوصي القادة الاوروبيين في قمتهم ببروكسل ببدء المناقشات حول العلاقات المستقبلية مع بريطانيا.

وفي الفترة ما بين 25 و 26 أكتوبر ارتفع الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، بسبب ارتفاع نمو قطاع الخدمات (الذي يمثل نحو 80% من الاقتصاد البريطاني) بين يوليو وسبتمبر الماضيين، بنسبة 0.4% ليبقى بذلك المحرك الرئيسي لنمو الناتج القومي. ويرى خبراء اقتصاديون ان نمو الاقتصاد البريطاني بمعدل أكبر من المتوقع قد يدفع بنك انجلترا المركزي الى رفع معدل الفائدة من 0.25% الى 0.5% بعد اجتماع لجنة السياسة النقدية الاسبوع المقبل.

وتراجع الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي، في الفترة ما بين 26 إلى 31 أكتوبر، بسبب صدور بيانات حول ارتفاع معدل التضخم حيث ارتفعت اسعار المواد الغذائية بأسرع وتيرة تسجل منذ اكتوبر 2013، وأوضحت البيانات ان تراجع قيمة الجنيه تسببت في ارتفاع قيمة المواد المستوردة، لاسيما المواد الاساسية، مبينة ان تراجع اسعار الملابس بنسبة ضئيلة في سبتمبر الماضي قد ساهم في تقليل نمو معدل التضخم. ويبين الشكل (3) حركة سعر الجنيه الاسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة ما بين 1 و 31 أكتوبر 2017.

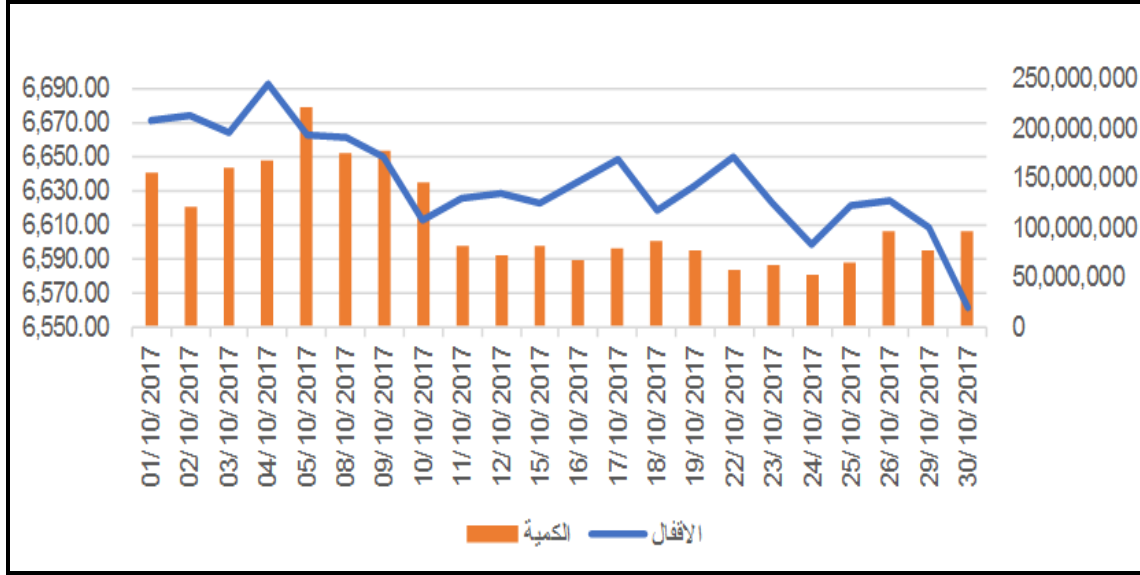
شكل (3) سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي في أكتوبر 2017



2.1 تطورات سوق الأوراق المالية

سجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية انخفاضاً خلال شهر أكتوبر بنسبة 1.6%، حيث وصل مع نهاية الشهر إلى 6561.55 نقطة. وانخفض المؤشر الوزني بنسبة 2.6% ليصل إلى 423.62 نقطة. كما انخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 3.5% ليصل إلى 980.04 نقطة. وشهدت بورصة الكويت، في أول أسبوع من شهر أكتوبر، أداءً إيجابياً وتمكنت من تحقيق مكاسب سوقية بما يقارب من 400 مليون دينار كويتي، وذلك على الرغم من تبادل أداء مؤشراتها الثلاثة بنهاية الأسبوع. في حين شهدت السوق، في الأسبوع الثاني، بعض المكاسب بفضل موجة الشراء التي استهدفت الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة بعد ترقب البورصة وانضمامها إلى مؤشر فوسيتي. أما الأسبوع الثالث فقد اتسم الأداء العام لبورصة الكويت الأسبوع بميل إلى التراجع على الرغم من التباين الذي شهدته مؤشراتها الثلاثة بنهاية الأسبوع. وواصل، في الأسبوع الرابع، الأداء الباهت سيطرته على أداء بورصة الكويت، وللأسبوع الثاني على التوالي، وسط استمرار هبوط معدلات السيولة النقدية إلى مستويات متدنية جداً. ويبين الشكل (4) إغلاق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة ما بين 1 أكتوبر و30 أكتوبر 2017.

شكل (4) إقفالات المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية في أكتوبر 2017



وبقدر تعلق الأمر بأرباح البنوك، فقد أعلن بنك بوبيان الكويتي تحقيقه أرباحاً صافية بلغت 34 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 15% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. كما أعلن بنك الكويت الوطني تحقيقه أرباحاً صافية بلغت 238.4 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 8.7% مقارنة بـ 219.3 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي. في حين أعلن بيت التمويل الكويتي تحقيقه أرباحاً صافية بلغت 137.8 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 12% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. أما بنك الخليج فقد حقق أرباحاً صافية بلغت 36.1 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 10% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وأعلن بنك وربة الكويتي تحقيقه أرباحاً صافية بلغت 4.7 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 442% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وكذلك الأمر مع البنك الأهلي المتحد الذي حقق أرباحاً صافية بلغت 40 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 2.3% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وشهد بنك برقان الكويتي أرباحاً صافية بلغت 53.9 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 11% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وكذلك الحال مع البنك الأهلي الكويتي من حيث تحقيقه أرباحاً صافية بلغت 22.1 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة نمو 11.6% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. أما بنك الكويت الدولي

فتمكن من تحقيق أرباح صافية بلغت 13.5 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة انخفاض 0.07% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. وأخيراً، بلغت أرباح البنك التجاري الكويتي 14.5 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من 2017 وبنسبة انخفاض 47.5% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

وفيما يخص أحدث القرارات الصادرة من بنك الكويت المركزي، فقد أصدر أدونات خزانة بقيمة 240 مليون دينار لمدة 6 أشهر نيابة عن وزارة المالية وبعائد 1.87%، وكانت نسبة التغطية على الاكتتاب 967%. كما أصدر البنك اصداراً جديداً بقيمة 240 مليون دينار لمدة 6 أشهر بعائد بلغ 1.75%، وكانت تغطية الاكتتاب 872%. بالإضافة الى ذلك، تم زيادة رأس مال شركة وول ستريت للصرافة من 1.1 مليون دينار إلى 1.4 مليون دينار. كما تم تعيين السيد باسل يوسف الرشيد البدر عضواً لمجلس إدارة البنك المركزي ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار بدلاً من السيد فاروق علي بستكي. وأخيراً تم افتتاح فرع جديد لشركة المزيبي للصيرفة بمنطقة السالمية، قطعة 10 مبنى 221 ج .

3.1 التطورات النقدية والمصرفية

ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) في السوق المحلي بنسبة 0.9% في شهر أغسطس مقارنةً بشهر يوليو حيث وصل إلى 36.31 مليار دينار، كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة 0.1% إلى نحو 32.1 مليار دينار، وكذلك ودائع العملات الأجنبية بنسبة 8.7% إلى نحو 2.49 مليار خلال شهر أغسطس.

وارتفعت، أيضاً، أرصدة التسهيلات الائتمانية للمقيمين في شهر أغسطس بنسبة 0.5% حيث وصلت إلى نحو 35.59 مليار دينار، وانخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية خلال شهر أغسطس بنسبة 0.7%، وارتفعت القروض الشخصية بنسبة 0.9% في شهر أغسطس عن الشهر السابق لتصل إلى 14.79 مليار دينار .

أما مطالبات البنوك المحلية مجتمعة على البنك المركزي، والمتمثلة بسندات الخزينة العامة، في أغسطس فقد انخفضت بنسبة 6.3% عن الشهر السابق لتصل إلى 2.98 مليون دينار، ونفس الشيء بالنسبة لودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 18.3% إلى نحو 0.67 مليار دينار، بينما انخفضت إجمالي موجودات البنك المركزي بنسبة 1.4% إلى نحو 9.14 مليار دينار، وكانت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي قد استقرت خلال شهر أغسطس على نفس المستوى الذي كانت عليه في الشهر السابق، لأجل شهر واحد 1.51%، لأجل ثلاثة أشهر 1.66%، لأجل ستة أشهر 1.82%، لأجل 12 شهر 2.01%.

4.1 معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين إلى 112.8 في شهر سبتمبر 2017 (2013 = 100)، ويعود ذلك لارتفاع معدل التضخم لمجموعة الأغذية والمشروبات 0.65% والسجائر والتبغ 0.09% والكساء وملبوسات القدم 0.19% وخدمات المسكن 0.60% والصحة 1.07% والنقل 0.68% والاتصالات 1.20% والترفيهية والثقافية 1.08% والتعليم 0.60% والمطاعم والفنادق 0.50% والسلع والخدمات المتنوعة 0.67%.

واستقرت مجموعة المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة كما كانت عليه في الشهر السابق. وأما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في سبتمبر 2017 بنسبة 0.53%، ويوضح الجدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي.

جدول (1) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك في دولة الكويت على أساس سنوي

السنتوية annual	الشهرية monthly	2017 سبتمبر	2017 أغسطس	2016 سبتمبر	الأوزان weights	الأقسام الرئيسية
0.53	0.53	112.8	112.2	112.2	1000.0	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
0.00	0.65	107.6	106.9	107.6	167.06	الأغذية والمشروبات
2.06	0.09	114.1	114.0	111.8	3.33	السجائر والتبغ
1.91	0.19	106.9	106.7	104.9	80.33	الكساء وملبوسات القدم
-1.75	0.60	117.7	117.0	119.8	332.12	خدمات المسكن
3.69	0.00	115.1	115.1	111.0	114.33	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
0.39	1.07	104.1	103.0	103.7	14.80	الصحة
1.72	0.68	118.6	117.8	116.6	75.42	النقل
-0.10	1.20	100.8	99.6	100.9	39.77	الاتصالات
5.44	1.08	102.8	101.7	97.5	38.45	الترفيهية والثقافية
1.90	0.60	117.9	117.2	115.7	41.86	التعليم
3.00	0.50	120.0	119.4	116.5	34.15	المطاعم والفنادق
2.83	0.67	105.5	104.8	102.6	58.38	السلع والخدمات المتنوعة
0.71	0.53	113.9	113.3	113.1	832.94	باستثناء الأغذية والمشروبات
1.85	0.55	110.4	109.8	108.4	667.88	باستثناء خدمات السكن
2.49	0.45	111.3	110.8	108.6	500.82	باستثناء الأغذية والسكن

5.1 التطورات النفطية

لعلّ من أهم التطورات النفطية خلال شهر أكتوبر 2017، هو استمرار تسجيل أسعار النفط مستويات مرتفعة، وللشهر الرابع. حيث وصل سعر مزيج برنت أعلى من (60) دولار/ برميل. وهو السعر الأعلى منذ عامين (وبارتفاع وصل حوالي 35% مقارنة بسعر شهر يونيو 2017). ووصل متوسط سعر برميل النفط الكويتي في أكتوبر 2017 نحو (54.5) دولار/ برميل، مقارنة بـ (52.5) دولار/ برميل كمتوسط لشهر سبتمبر من نفس العام.

وقد ساهمت العديد من التطورات في هذا التحسّن بأسعار النفط، منها تحسّن الطلب، والالتزام بتخصيص الإنتاج ضمن دول أوبك، والدول غير الأعضاء المشاركة باتفاقية خفض الإنتاج وعلى رأسهم روسيا، والتطورات الإقليمية بالمنطقة، بالإضافة للتطورات الخاصة بعدد الحضارات في مجال الإنتاج الصخري الأمريكي.

وبقدر تعلق الأمر بتحسّن الطلب والمرتبب أساساً بمعدل نمو الاقتصاد العالمي، ضمن اعتبارات أخرى، فقد أشار آخر تقرير لصندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2017 (أنظر التطورات الاقتصادية في هذا التقرير) إلى تحسّن معدل الطلب العالمي، لاسيما المتأتي من الصين، والتي يشكّل طلبها على النفط حوالي (12%) من الطلب العالمي. علماً بأن مراجعات توقعات النمو العالمي لعام 2018 قد وصلت إلى (3.7%).

وفيما يخص التطورات الجيوسياسية في المنطقة، فكانت ولا زالت هناك العديد من نقاط عدم الاستقرار والتوترات التي ساهمت في الدفع بالأسعار لأعلى. فعلى سبيل المثال شهد العراق خفصاً بالإنتاج وذلك يعود لانخفاض الصادرات النفطية من جنوب العراق، بالإضافة إلى انخفاض صادرات حقول شمال العراق (والتي بلغت تراجعها بحوالي 60% خلال شهر أكتوبر: من 600 ألف برميل/ يوم إلى 240 ألف برميل/ يوم). كما زادت مخاوف العراق بسبب رفض الرئيس الأمريكي المصادقة على الإنفاق النووي الإيراني/ الأمريكي).

كما شهد اتفاق خفض الإنتاج النفطي (والذي تمّ تمديده لغاية مارس 2018) التزاماً كبيراً فاق الـ (100%) خلال فترة سريان الاتفاق، ووصل الالتزام إلى (104%) في 17 أكتوبر 2017، والذي يعتبر ثاني أكبر التزام منذ بدء الاتفاق. وقد ساهمت هذه التطورات في خفض الإنتاج في تراجع المخزون النفطي، والمنتجات: حيث وصل المخزون إلى (3,015) مليار برميل في شهر أغسطس 2017، أي بتراجع بلغ (2.9%)، أو ما يعادل (90) مليون برميل، مقارنة بـ (3,104) مليار برميل قبل سنة تقريباً.

وعند التطرق للسبب الخاص بتطورات الإنتاج النفطي الصخري وعدد الحفارات، فهناك اتجاه لتراجع عدد الحفارات منذ يونيو 2017. وعادة ما يوجد تأخر (لمدة ستة أشهر تقريباً) لغاية تكيف الإنتاج الصخري مع إحصاءات عدد الحفارات.

6.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية

يشير تقرير أوبك لشهر أكتوبر 2017 إلى أن استمرار تحسّن الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ساهم في إعادة النظر بالتنبؤ الخاص بمعدل النمو المتوقع لعام 2017 ليرتفع من (3.5%)، الوارد في تقرير شهر سبتمبر، إلى (3.6%)، الوارد في تقرير شهر أكتوبر. ويلاحظ هذا التحسّن في كل الاقتصادات، لاسيما اقتصادات دول منظمة التعاون الأوروبي (بمعدل نمو مقدّر بنحو 2.2% لعام 2017، و2.1% لعام 2018). وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة، فيما يخص عام 2018، 2.3%، والمجموعة الأوروبية، (1.9%)، لنفس العام. كما تشهد روسيا تحسناً بمعدل النمو المقدّر لعام 2018، ليصل إلى (1.6%) في هذا التقرير لشهر أكتوبر، مقارنة بـ (1.4%) في تقرير شهر سبتمبر. مع بقاء التقديرات الخاصة بمعدلات نمو الصين والهند بدون تغيير لعامي 2017 و2018.

مع توقع أن يرتفع معدل النمو الخاص بالطلب على النفط في عام 2017 ليصل إلى (1.5%) مليون برميل/يوم، ليعكس ارتفاعاً بنحو (30.000) برميل/يوم الوارد في تقرير شهر سبتمبر 2017. ويعكس هذا التحسّن في معدل نمو الطلب، أساساً، تحسّن الطلب في دول منظمة التعاون

الاقتصادية، والصين. علماً بأن توقع معدل نمو الطلب العالمي لعام 2018 يصل إلى (1.4%) برميل/يوم، مقارنة بالتقرير السابق.

أما فيما يخص العرض النفطي للدول غير الأعضاء في أوبك فيتوقع أن يرتفع بـ (700.000) برميل/يوم عام 2017 مقارنة بـ (100.000) برميل/يوم الواردة بالتقرير السابق لشهر سبتمبر. أما فيما يخص توقعات 2018 فقد شهدت خفضاً (60.000) برميل/يوم في تقرير أكتوبر مقارنة مع (90.000) برميل/يوم.

وبقدر تعلق الأمر بتقرير وكالة الطاقة الدولية لشهر أكتوبر 2017، فقد أشار إلى أنه بسبب ارتفاع أسعار النفط، والجو معتدل البرودة، فقد تقييم التنبؤ بالطلب على النفط، حيث تم تخفيض معدل نمو هذا الطلب بـ (0.1%) لعامي 2017 و 2018. مع ارتفاع العرض النفطي العالمي بـ (100) كيلو برميل/يوم ليصل إلى (97.5) مليون برميل/يوم، وتدفق كبير من البلدان غير الأعضاء في أوبك. وكان الإنتاج (470) كيلو برميل/يوم أقل من العام السابق. مع خفض حاد في إنتاج أوبك مقارنة بمستويات الربع الرابع من عام 2016. مع توقع ارتفاع عرض الدول غير الأعضاء في أوبك بـ (0.7) مليون برميل/يوم عام 2017، و(1.4) مليون برميل/يوم العام القادم، وبقيادة ارتفاع الإنتاج الأمريكي.

وقد شهد إنتاج دول أوبك النفطي، في شهر أكتوبر، انخفاضاً بـ (80) كيلو برميل/يوم بسبب انخفاض العرض من الجزائر، والعراق، ونيجيريا. ووصل الإنتاج إلى (32.53) مليون برميل/يوم وهو الأقل منذ مايو 2017. علماً بأن الالتزام بخفض الحصص المقررة من أوبك قد وصل إلى (96%) في أكتوبر 2017.

وارتفعت الأسعار النفطية، في شهر أكتوبر، 1 – 2 دولار/ للبرميل بالمقارنة مع سبتمبر، وارتفعت أكثر في أوائل نوفمبر 2017، لتعكس انتعاش الأسعار بسبب التوترات في الشرق الأوسط. كما شهد سوق المنتجات النفطية ضعفاً بالمقارنة مع سوق النفط الخام. وذلك بسبب عودة مصانع

التكرير الأمريكية لمستويات إنتاج أعلى. أما فيما يخص الربع الرابع من عام 2017 فقد تم إعادة النظر بتقييم إنتاجية التكرير باتجاه الانخفاض لتصبح (80.8) مليون برميل/ يوم. أما مخزونات المنتجات المكررة فنتجه نحو الارتفاع بسبب انخفاض الطلب الموسمي. مع توقع بانتعاش نشاط التكرير خلال يناير وفبراير من العام القادم، 2018.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الإقليمية

1.2 تقرير المادة الرابعة عن المملكة العربية السعودية

أصدر صندوق النقد الدولي في 5 أكتوبر 2017 تقريره عن المملكة وفقاً للمادة الرابعة. وأشار إلى استمرار تنفيذ المملكة لـ "رؤية 2030" التي تم إطلاقها في إبريل 2016. والتي تهدف إلى إصلاح الاقتصاد من خلال تنويع مصادر الدخل، وتعزيز دور القطاع الخاص وتعزيز دوره في استيعاب العمالة، وضبط السياسة المالية للتكيف مع واقع تراجع أسعار النفط، وتفعيل المساءلة الحكومية. وتمت ترجمة ما ورد في الرؤية، لاحقاً، من خلال برنامج "تحقيق الرؤية"، وما تضمنه هذا البرنامج من "برنامج التحول الوطني 2020"، والذي تم إطلاقه في يونيو 2016، و "برنامج تحقيق التوازن المالي 2020"، والذي بدأ في ديسمبر 2016. بالإضافة إلى وضع الإطار العام لعشرة برامج أخرى ستعلن قريباً. ويشير التقرير إلى وجود زخم قوي من قبل السلطات للعمل ببرنامج الإصلاح ومن خلال نظام حوكمة ورقابة، ومؤشرات أداء عديدة حسب الوزارات والهيئات الحكومية. مع تأسيس "المركز الوطني لقياس أداء الهيئات العامة"، ودمج عدد من الوزارات وإعادة هيكلتها. وتجري هذه الإصلاحات في ظل خفض المملكة لإنتاجها النفطي ليصل إلى نحو (10) مليون برميل/ يوم خلال يناير - إبريل 2017 (أي خفض بنسبة 3.4% مقارنة بالفترة المناظرة عام 2016).

1.1.2 الوضع الراهن لعام 2016 ومدى الالتزام بالتوصيات

شملت توصيات صندوق النقد للمملكة عام 2016 عشرة توصيات: أخذ إجراءات تدريجية لضبط المالية العامة، وتعزيز إطار السياسة المالية، وإصلاح شامل لأسعار الطاقة، ورفع الإيرادات غير النفطية، وضبط الأجور العامة ومراجعة الإنفاق الجاري والرأسمالي، وأولويات السياسات، والنظر

لتمويل الموازنة كجزء من استراتيجية متكاملة لإدارة الأصول والخصوم، والعمل على تشجيع القطاع الخاص لتشغيل المواطنين، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في التنويع والنمو والإنتاجية، والعمل على سياسة احترازية كلية على نحو معاكس للدورة الاقتصادية Countercyclical بغرض تخفيف المخاطر التي تواجه القطاع المالي، وأخيراً تعزيز وتعميق دور أسواق المال المحلية.

وعند تقييمه للوضع الراهن ثَمَّ الصندوق الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصياته، المشار إليها أعلاه. وذلك من حيث ضبط المالية وتراجع عجز المالية العامة الأولى بنسبة (5%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، مع استهداف "برنامج تحقيق التوازن المالي" لتحقيق التوازن عام 2019. كما أنشأت وحدة المالية العامة الكلية بوزارة المالية وبدعم من الصندوق، مع العمل على إصلاح أسعار الطاقة ووصولها إلى الأسعار الدولية عام 2020، وتعويض الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل. بالإضافة إلى فرض رسوم مختلفة، والعمل على ترشيد ميزانيات الوزارات، وإنشاء إدارة للدين العام، والعمل على زيادة حصة المواطنين في سوق العمل خاصة قطاع إصلاح الهواتف المحمولة. مع استئناف الحكومة لبرنامج الخصخصة، والعمل على تخفيف الأعباء التنظيمية. كما تم إنشاء لجنة وطنية للاستقرار المالي، مع استمرار عمل الحكومة على تطوير أسواق الأسهم والسندات، وتخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي.

2.1.2 التطورات الاقتصادية

استمرت المملكة في إعادة النظر في السياسات المالية العامة للتكيف مع أسعار النفط، حيث انخفض العجز الأولي غير النفطي إلى (44.7%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2016 بعد أن وصل إلى (49.8%) عام 2015. مع تحقيق نتائج في مجال خفض الإنفاق بنسبة (6.4%) بسبب تراجع الإنفاق الرأسمالي، مع تسوية متأخرات عام 2015 (3.3%) من الناتج المحلي الإجمالي)، مع ارتفاع في الإيرادات غير النفطية. إلا أن ذلك رافقه انحدار شديد في الإيرادات النفطية. الأمر الذي دفع بعجز الموازنة أن يصل إلى (17.2%) مقابل (15.8%) عام 2015. ولجأت المملكة إلى تمويل العجز من السحب من الودائع الحكومية، والاقتراض، وتراجع صافي الأصول المالية الحكومية إلى (17.1%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان

(35.9%) عام 2015. وشهد الربع الأول من عام 2017 تراجعاً كبيراً في العجز بالمقارنة مع الربع المناظر عام 2016. وذلك بسبب تحسّن أسعار النفط، وتراجع الإنفاق. الأمر الذي شجّع الحكومة إلى معاودة صرف بدلات للموظفين بعد تخفيضها في أكتوبر 2016. ويوضح الجدول (1) تطورات المالية العامة بالمملكة (2014 – 2016 فعلي، و2017 توقع).

جدول (1): تطورات المالية العامة بالمملكة
(2014 – 2016 فعلي، و 2017 توقع)

2017 (توقع)	2016	2015	2014	2017 (توقع)	2016	2015	2014	البنود
(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)				(% من إجمالي الناتج المحلي)				
34.9	28.9	34.6	64.7	25.0	21.4	25.0	36.8	الإيرادات:
24.5	17.2	25.3	56.5	17.5	12.7	18.2	32.2	نفطية
10.4	11.7	9.4	8.1	7.5	8.7	6.8	4.6	غير نفطية
47.9	52.1	56.5	70.6	34.3	38.6	40.7	40.2	النفقات:
38.6	40.4	37.8	41.4	27.6	30.0	27.2	23.6	الجارية
9.3	11.6	18.7	29.2	6.7	8.6	13.5	16.6	الرأسمالية
-12.9	-23.2	-21.9	-6.0	-9.3	-17.2	-15.8	-3.4	الرصيد الكلي
-39.6	-44.7	-49.8	-63.6	-28.3	-33.2	-35.9	-36.2	الرصيد الأولي غير النفطي
								بنود للتذكرة:
				2,596	2,424	2,454	2,836	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
				1,859	1,797	1,768	1,615	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)

وقد ساهم انخفاض الإنفاق الحكومي في انخفاض مناظر للنمو غير النفطي ليقترّب من الصفر بعد أن كان (3.2%) عام 2015. وكذلك تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (1.7%) بعد أن كان حوالي (4.0%) عام 2015. مع تأثر قطاعات البناء، وتجارة الجملة والتجزئة بشكل خاص.

كما شهد نمو التشغيل تباطؤاً، حيث وصل هذا المعدل (1.4%) عام 2016 مقابل (3.8%) عام 2015، في حين ارتفع معدل بطالة المواطنين إلى (12.3%) بعد أن كان (11.5%) خلال نفس الفترة. مع ارتفاع بطالة الشباب (15 – 24 سنة) لتصل إلى (40.5%)، والإناث إلى (34.5%).

أما معدل التضخم، معبراً عنه بأسعار المستهلكين، فقد شهد انخفاضاً في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2017، بعد أن وصل إلى الذروة في مارس 2016 (على أساس سنوي)، بسبب رفع أسعار الطاقة والمياه بداية عام 2016. مع انخفاض معدل التضخم، باستبعاد الطاقة، بسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية. وسجّل معدل التضخم قيمة سالبة في يناير 2017 بسبب استبعاد آثار زيادات أسعار الطاقة والمياه.

وفيما يخص الحساب الجاري فقد شهد العجز انخفاضاً عام 2016 (ليصل إلى 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، بعد تراجع الواردات بنسبة (22%) بسبب انخفاض الإنفاق الاستثماري خاصة الحكومي، وبعد أن وصل هذا العجز إلى (8.7%) عام 2015. وبقيت التدفقات المالية الخارجية مرتفعة جداً، رغم توازن تأثيرها جزئياً نتيجة ضخامة الاقتراض الحكومي الخارجي (27.5 مليار دولار). ويعود ذلك، جزئياً، إلى إعادة هيكلة محفظة استثمار أحد صناديق التقاعد الكبيرة. مع تراجع احتياطات النقد الأجنبي بحوالي (80) مليار دولار خلال عام 2016، واستمر التراجع بحوالي (36) مليار خلال الفترة يناير – إبريل 2017.

وكان لتأخر الحكومة في تسديد المدفوعات المستحقة عليها، وقيامها بإصدار سندات ديون محلية، الأثر إلى الضغط على السيولة في القطاع المصرفي. حيث تراجعت الودائع المصرفية بشكل كبير نتيجة لقيام صناديق التقاعد بسحب الودائع من البنوك وشراء سندات الدين الحكومية. كما تأخرت

الحكومة في الدفع للمقاولين، والذين قاموا، بدورهم، بالسحب من خطوط الائتمان المتاحة لهم لحين صرف مستحقاتهم. الأمر الذي ساهم برفع أسعار الفائدة بين البنوك. وقامت مؤسسة النقد السعودي برفع سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة Reverse Repo، مع بقاء سعر إعادة الشراء Repo بدون تغيير، تماشياً مع قرار الاحتياطي الفيدرالي. مع ارتفاع القروض المتعثرة بشكل طفيف إلى (1.4%)، وبقاء مخصصات رأس المال، وخسائر القروض، مرتفعة.

وشهد الوضع الاقتصادي نهاية عام 2016 تحسناً إلا أنه لازال يتصف بالضعف. حيث تراجعت ضغوط السيولة بعد أن بدأت الحكومة في تسديد المتأخرات، وإصدار سندات سيادية خارجية، وانخفاض أسعار الفائدة السائدة بين البنوك. مع ارتفاع قيمة مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى مستوى منذ عام 2015. كذلك استقرت الودائع المصرفية، وبدأت أسعار الأسهم بالانتعاش. إلا أن الإنفاق الاستهلاكي لازال ضعيفاً، وكذلك مؤشر ثقة المستهلكين، والضعف الشديد في مستوى الائتمان، وتراجع أسعار العقارات.

3.1.2 الافاق الاقتصادية

تضمنت موازنة 2017، وبرنامج تحقيق التوازن أهداف طموحة لضبط المالية العامة، من خلال خفض عجز الموازنة إلى (7.7%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام الجاري، ثم تحقيق توازن الموازنة عام 2019، والفائض عام 2020. وخدمة لهذه الأهداف انتهجت المملكة العديد من الإصلاحات، وما قد يترتب عليها من نتائج مستقبلاً:

- (أ) ضرائب على التبغ والمشروبات الغازية (لغاية 2022) ومشروبات الطاقة، والبدء بضريبة القيمة المضافة مع بداية العام القادم بمعدل (5%).
- (ب) الاستمرار في ترشيد أسعار الطاقة لمعادلتها مع الأسعار الدولية، ومساعدة بعض القطاعات للتكيف مع هذا الترشيد. ويقدر الصندوق الوفرة المتوقع من ترشيد أسعار الطاقة والمياه بحوالي (254) مليار ريال عام 2020، وتنخفض هذه الوفورات لتصل إلى (210) مليار ريال بعد استبعاد التعويضات المقدمة للعوائل المستحقة.
- (ج) توقع ارتفاع النمو غير النفطي خلال عام 2017 ليصل إلى (1.7%) بفعل التحسن في ثقة نشاط الأعمال، وزيادة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة نسبياً. إلا أن

- تراجع الناتج النفطي بنسبة (1.9%) سيؤدي إلى خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى (0.1%).
- (د) ويرى الصندوق ضمن توقعاته المستقبلية، أيضاً، إمكانية تحسّن وضع الحساب الجاري ليشهد فائضاً خلال فترة التوقعات (لغاية 2022). وذلك يعود إلى الحدّ من نمو الواردات، وتوقع ارتفاع أسعار النفط، والبتروكيماويات.
- (هـ) تعافي نمو الائتمان تدريجياً، وذلك من خلال زيادة الإيرادات النفطية، والنشاط غير النفطي. في حين سيساعد في تراجع العجز، وتنامي التمويل المتاح من مصادر غير مصرفية، وخارجية، إلى انخفاض استثمارات البنوك في السندات الحكومية. الأمر الذي سيرفع من المتاح لتمويل القطاع الخاص.
- (و) يحسب التقرير العلاقة المبسطة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي، باعتبارها علاقة قوية بالمملكة. حيث ارتفعت قوة هذه العلاقة بين الإنفاق الاستثماري وهذا النمو في السنوات الماضية القليلة لتصل إلى (0.9) خلال (2011 – 2016)، في حين كان (0.6) خلال الفترة (1990 – 2016). إلا أن العلاقة بين الإنفاق الجاري ونمو القطاع غير النفطي قد اتجهت للانخفاض نسبياً: (0.4) خلال الفترة (2011 – 2016) مقابل (0.5) مقابل (1990 – 2016). وتؤثر مضاعفات النفقات التقديرية للمملكة إلى قوة تأثير الإنفاق الرأسمالي مقارنة بالإنفاق الجاري (يُعرّف مضاعف المالية العامة على أنه التسعير في الناتج في السيناريو الأساسي، بعد حدوث تغيير خارجي في رصيد الموازنة، ناتج عن تغيير في سياسة الإنفاق).

4.1.2 بعض المخاطر

وعند تطرق الصندوق لأهم المخاطر فيلخصها في ميلها للنمو، بالإضافة إلى جانب النتائج غير المتوقعة في الأجل القصير. إلا أنه يستدرك بالقول بأن هذه المخاطر ستكون أكثر توازناً في الأجل المتوسط. ويحدد هذه المخاطر في: التوترات الإقليمية، وإمكانية سير إجراءات ضبط المالية بسرعة مفرطة (ويوصي الصندوق بالتدرج). إلا أنه، من ناحية أخرى، فإن ضبط المالية العامة بشكل غير كافي، سيترتب عليه بعض المخاطر مثل: رفع النمو على حساب زيادة الدين وارتفاع

أسعار الفائدة، ووضع ضغوط على سعر الصرف. الأمر الذي سينعكس سلباً على النمو في الأجل المتوسط.

5.1.2 السياسات

يمكن تلخيص موضوعات السياسات في ثلاث محاور هي: (أ) التصحيح المالي ومكوناته وتنفيذه، (ب) إصلاحات تعزيز النمو وزيادة استيعاب القطاع الخاص للعمالة، (ج) صلابة القطاع المالي وتطوره، و(د) سعر الصرف والاستقرار الخارجي.

وبقدر تعلق الأمر بـ (أ) أشار الصندوق إلى أهمية إحداث تصحيح مالي كبير إلا أنه يجب أن يكون متدرج بسبب وفرة الحيز المالي Fiscal Space. وأن الإجراءات المتخذة من قبل المملكة، من جانبي الإنفاق والإيرادات، تعتبر كافية للتصحيح. كما أنه من المهم أهمية التكامل بين إصلاحات المالية والإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي مثل التنويع. كما أنه من المهم أيضاً العمل على تحديث النظام الضريبي وزيادة فعاليته ورفع إيراداته. وحذر الصندوق من التشتت في فرض رسوم عديدة لأنها ستحد من قدرات التنفيذ، وتنسم أغلبها بعوائد قليلة. مع تأكيدهم على زيادة الإيرادات من الرسوم المفروضة على الوافدين هي غير مؤكدة. وحتى في حالة نجاحها حالياً فإنها ستراجع في الأجل الطويل. واتفق الصندوق على نجاح سياسة رفع أسعار الطاقة والمياه مع أهمية التدرج. وأكد الصندوق إنشاء مكاتب لترشيد الإنفاق والمؤمل أن تصل الوفورات إلى (21) مليار ريال في نفقات التشغيل خلال الثلاث سنوات القادمة في ثلاث وزارات، كمرحلة تجريبية. بالإضافة إلى وفورات بقيمة (86) مليار ريال من مجموعة الاستثمارات قيد التنفيذ بمبلغ (260) مليار ريال في خمس وزارات تجريبياً. ويساعد البنك الدولي حالياً في مراجعة النفقات العامة وإمكانية ترشيدها. مع أهمية مراجعة فاتورة الأجور العامة (45% من الإنفاق الحكومي عام 2017)، والعمل على رفع كفاءة الاستثمارات العامة، ومراجعة وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز الشفافية في المالية العامة وقياس الأداء الحكومي، مع تحقيق تقدم في إدارة الدين الحكومي.

أما فيما يتعلق في (ب)، تعزيز النمو فقد أشار الصندوق عدد من القيود أمام قيادة القطاع الخاص للنمو، مثل: مهارات العمالة السعودية، والتكلفة النسبية للعمالة الوافدة والسعودية، وانخفاض

مشاركة الإنانث، والقواعد المنظمة للممارسة الأعمال، والائتمان المتاح لبعض القطاعات. ورحب الصندوق بجهود الحكومة لإعادة تأهيل بيئة الأعمال. وأشار إلى إمكانية أن تلعب الأنشطة الصغيرة والمتوسطة دور أكبر في النمو والتشغيل. مع أهمية خطط الخصخصة (في 16 قطاع)، وأهمية الشراكة بين العام والخاص، وآثارها على تخفيض العبء على الموازنة. مع الاتجاه لخفض معدل الضريبة على شركات النفط من (85%) إلى (50%) ليتسق مع المعايير الدولية.

وعند مناقشة السياسات (ج)، وصلابة القطاع المالي وتطويره، يشير إلى العديد من السياسات المتخذة والمرتبطة بالقطاع المالي، ومنها: رفع سعر الفائدة على إعادة عمليات الشراء المعاكسة من (50) نقطة أساس إلى (125) نقطة أساس، مع بقاء سعر الفائدة على إعادة الشراء دون تغيير. بالإضافة إلى تعيين مؤسسة "تومسون رويترز" وكيل لإدارة أسعار الفائدة بين البنوك، وتقديم (20) مليار ريال من الهيئات الحكومية إلى البنوك، وإيداع (15) مليار سعودي للبنوك، ورفع الحد الأقصى لنسبة القروض إلى الودائع المسموح به للبنوك من (85%) إلى (90%). وكذلك خفض مخاطر القروض العقارية (من 100% إلى 75%)، وزيادة الحد الأقصى لنسبة القروض إلى القيمة (من 70% إلى 85%)، في حالة شراء المنازل لأول مرة، وفي حالة شركات التمويل العقاري.

وأخيراً، وعند تناول (د)، سعر الصرف والاستقرار الخارجي، اتفق الصندوق ومؤسسة النقد السعودي، على أهمية استمرار ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي (رغم أهمية انتهاج سياسة سعر فائدة أكثر استقلالية في حالة مرونة سعر الصرف). إلا أن هذه المرونة سوف لن تكون لها نتائج إيجابية كبيرة نظراً لمحدودية التنويع والتنافسية.

2.2 تقرير الافاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وبلدان مجلس التعاون

صدر في أكتوبر 2017 التقرير الخاص بالآفاق الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وبقدر تعلق الأمر بالبلدان المصدرة للنفط أشار التقرير إلى ضعف أسعار النفط واستمرار الدول المصدرة في التكيّف مع هذه الأسعار التي ساهمت في إحداث عجز مزدوج (على مستوى الموازنة العامة للدولة، والحساب الجاري) في العديد من هذه الدول. ويتوقع التقرير،

بناءً على ذلك، أن تحقق بلدان مجلس التعاون، كمجموعة، معدل نمو (0.5%) عام 2017، مع توقع تحسّن النمو غير النفطي ليصل إلى حوالي (2.6%) لعام 2017، و(2.4%) لعام 2018، بفعل تباطؤ سياسات الضبط المالي.

ويعتقد التقرير بأهمية مواصلة البلدان، المعنية بانخفاض أسعار النفط، للجهود للحدّ من تركيزها على إعادة توزيع الإيرادات النفطية من خلال الإنفاق على القطاع العام، ودعم الطاقة. وأهمية استمرار الجهود لتنويع مصادر الدخل، التي لازالت أقل من الطموح. وكذلك استمرار جهود الضبط المالي. ويوضح الجدول (2) عرض التقرير لعدد من المؤشرات الاقتصادية المختارة.

جدول (2): أهم المؤشرات الاقتصادية المختارة لبلدان مجلس التعاون

توقعات		2016	2015	2014	متوسط 2013 - 2011	
2018	2017					
التغير السنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)						
1.7	2.5	3.0	2.9	4.4	5.1	البحرين
4.1	-2.1	2.5	2.1	0.6	5.1	الكويت
3.7	0.0	3.0	4.2	2.5	3.8	عُمان
3.1	2.5	2.2	3.6	4.0	11.7	قطر
1.1	0.1	1.7	4.1	3.7	4.2	السعودية
3.4	1.3	3.0	3.8	3.3	4.9	الإمارات

وعند تطرّق التقرير لآلية تمويل العجز، أشار التقرير إلى أن بلدان مجلس التعاون أصدرت، في النصف الأول من عام 2017، سندات بقيمة (30) مليار دولار تقريباً. ورغم أن الاقتراض من الأسواق الخارجية له آثار إيجابية على التقليل من ظاهرة المزاحمة Crowding out مع القطاع الخاص محلياً، إلا أن الإصدار المحلي للسندات قد يساهم في تطوير ودعم الأسواق المالية تدريجياً. كما أن الاقتراض المحلي قد يخفف من أي احتمال لتدهور أوضاع الأسواق الدولية.

ويوصي التقرير بأهمية أن تكون آلية الاقتراض والاستثمار هي جزء من استراتيجية أوسع لإدارة الأصول والخصوم تأخذ بنظر الاعتبار المخاطر الكلية. ودعماً لهذا التوجه تم فتح مكاتب أو إدارات للدين العام في دولة الكويت، وسلطنة عُمان، والمملكة العربية السعودية، مع تعزيز هذه

المكاتب في أبوظبي، ودبي. ويعتبر إصدار السندات طويلة الأجل أحد آليات تخفيف المخاطر (أصدرت عُمان، مارس 2017، سندات لأجل 30 سنة). علماً بأن خيار التمويل الأجنبي لازال متاحاً لعدد من دول مجلس التعاون بفعل المصدّات المالية الغنية لغاية الآن.

ويعتقد التقرير، أيضاً بأن رأس المال الخاص قد يسهم في الحدّ من العجز الخارجي. حيث يلاحظ بأن رصيد الحساب الجاري قد تحوّل، بعد انهيار أسعار النفط، من فائض إلى عجز، مع توقّع عودته إلى فائض بشكل محدود عام 2019. لذا فهناك حاجة لإجراء إصلاحات هيكلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة. وتم بالفعل، في حالة السعودية، السماح لنفذ المستثمرين الأجانب لأسواق المال المحلية. مع تأخر اعتماد قوانين لرأس المال الأجنبي في حالة عُمان والإمارات. علماً بأن أية إصلاحات أخرى ستساهم في المزيد من تنويع الاقتصاد، وتقليص العجز الخارجي.

وعند تناول أوضاع المصارف، يؤكد التقرير على استمرار صلابة الملاءة المالية لمصارف بلدان مجلس التعاون، حيث تبلغ نسب كفاية رأس المال، عموماً، مستويات أعلى من المطلوبة، مع التمتع بربحية جيدة. ومع ذلك، كما يشير التقرير، بأن هناك انخفاض ربحية في بعض البلدان لأسباب تعود إلى انخفاض قيمة الأصول (حالة الإمارات)، وكذلك تراجع هوامش أسعار الفائدة بسبب المنافسة على الودائع (حالة عُمان). وقد رفعت أغلب المصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون أسعار الفائدة المحلية الأمر الذي رفع الأسعار المناظرة بين البنوك، وسعر الإقراض.

وقد ساهم تحسّن أسعار النفط حديثاً في تخفيف القيود النقدية وتخفيف الضغوط على السيولة، خاصة في السعودية والإمارات. مع دور ارتفاع الودائع في تخفيف الضغوط المذكورة. مع استمرار أهمية ودائع غير المقيمين، والتمويل بالجملة في مجال تمويل المصارف، خاصة في الإمارات وقطر. الأمر الذي يعرّضهما إلى مخاطر التغيرات في أوضاع السيولة العالمية.

ويلاحظ التقرير استمرار جهود صانعي القرارات في مجال تقوية أطر السيولة والسياسات الاحترازية، مثل فرض متطلبات السيولة (البحرين)، وتطبيق سعر فائدة مرجعي بين البنوك

(عُمان)، وتعميق أسواق رأس المال المحلية (السعودية)، وتعزيز الأطر الاحترازية (البحرين وقطر والسعودية)، ووضع نظم جديدة للمصارف الإسلامية (الكويت). وينبه التقرير بأن أسعار النفط المنخفضة، بالإضافة إلى اتجاه أسعار الفائدة الأمريكية للارتفاع، ستشكّل ضغوط على جودة الأصول المصرفية، الأمر الذي يؤثر على القدرة في توفير تمويل للقطاع الخاص، ويساعد في خفض النمو. لذا فإن تعميق أسواق رأس المال المحلية يجب أن يكتسب أولوية لضمان انعاش القطاع غير النفطي.

ويلفت التقرير الانتباه إلى أن نموذج التنمية الحالي كان مخيب للأمال في مجال الانتاجية، والتي تمثل العامل الأساسي لرفع معدل النمو وتحسن مستويات المعيشة في الأجل الطويل. ويشير، في هذا المجال، إلى دراسة أعدّها صندوق النقد الدولي عام 2006، توضح أن دور الانتاجية محدود في بلدان مجلس التعاون، مقارنة في بلدان أخرى. وتعكس السياسة المتبعة ارتفاع الأجور في القطاع العام غير المرتبط بالانتاجية. ويثمن التقرير الجهود الحالية، بدول المجلس، لتحسين بيئة الأعمال، ووضع مؤشرات للقياس في هذا المجال. كما يؤيد فرص الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وينبه التقرير إلى أن الكفة السلبية هي الأرجح في مجال المخاطر أمام النمو. فهناك، مثلاً، عدم اليقين أمام أسعار النفط، ومخاطر الصراعات الإقليمية، والتحوّل المحتمل، عالمياً، نحو الحمائية (سياسة الإدارة الأمريكية الحالية)، وتأثير ذلك على التجارة العالمية والنمو العالمي. وقد تؤدي سرعة العودة لارتفاع الفائدة، وارتفاع قيمة الدولار إلى الحاجة لمزيد من ضبط المالية العامة، وارتفاع تكلفة التمويل خاصة في البلدان ذلك التصنيف الائتماني الضعيف. وهناك في المقابل توقعات بتعافي الاقتصاد الدولي، الأمر الذي يمكن أن يساهم إيجابياً في تعزيز مستقبل النمو في البلدان المصدرة للنفط.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

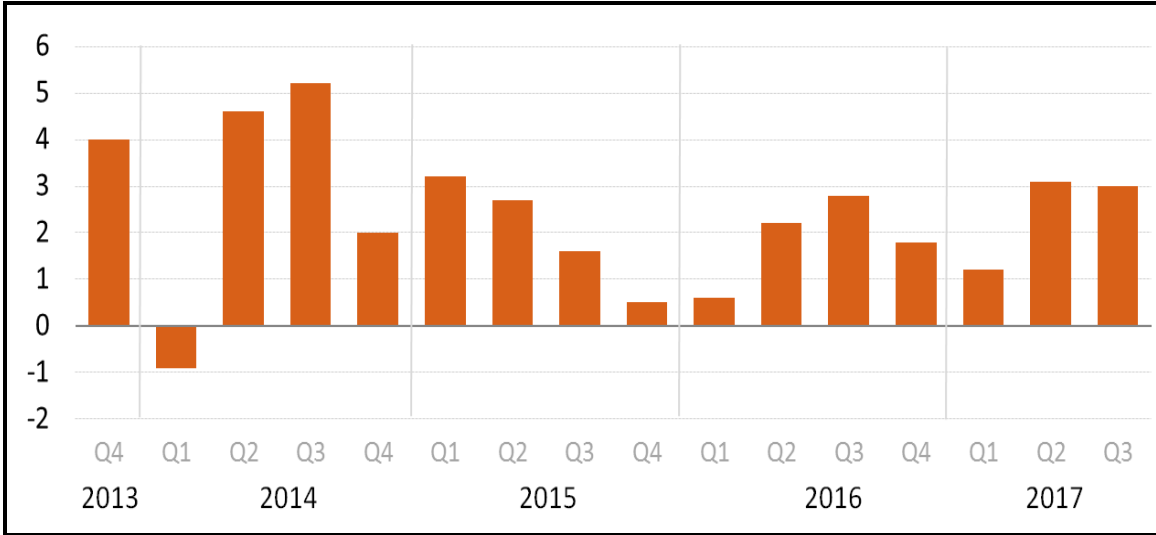
1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

صدر عن مكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي، في 27 أكتوبر 2017، التقرير "المتقدم" عن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الثالث من العام المذكور. حيث ارتفع معدل نمو هذا الناتج، على أساس سنوي، بـ (3.0%)، مقارنة بـ (3.1%) في الربع الثاني. علماً بأن هذه التقديرات خاضعة للتعديل لاحقاً (في 29 نوفمبر 2017). ويعكس معدل النمو في الربع الثالث المساهمة الإيجابية للإنفاق الاستهلاكي الخاص، والاستثمار في المخزون الخاص، والاستثمار الثابت غير السكني، والصادرات، والإنفاق الحكومي الفيدرالي، وعلى مستوى الولاية، وعلى مستوى المحليات. مع انخفاض الواردات (المطروحة من الناتج).

أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد ارتفع بـ (5.2%)، أي ما يعادل حوالي (245.5) مليار دولار، في الربع الثالث، ليصل هذا الناتج إلى حوالي (19.4) تريليون دولار. مقارنة بمعدل نمو في الربع الثاني بلغ (4.1%)، أي ما يعادل (192.3) مليار دولار.

ويلاحظ بأن الدخل الشخصي ارتفع بـ (113.7) مليار دولار في الربع الثالث، مقارنة مع الارتفاع البالغ (119.1) مليار دولار في الربع الثاني. ويعكس الانخفاض في هذا الدخل الانخفاض في الأرباح الموزعة، والدخل الحقيقي، والأجور والمرتببات. وتم تعويض هذا الانخفاض بارتفاع في المنافع الاجتماعية الحكومية، وانخفاض طفيف في الفوائد المستلمة من قبل الأفراد، والارتفاع في دخول الملاك غير المزارعين، وانخفاض طفيف في دخول الملاك المزارعين. مع ارتفاع في الدخل القابل للإنفاق بـ (73.6) مليار دولار أو (2.1%) في الربع الثالث مقارنة مع ارتفاع بلغ (125.1) مليار دولار، أو (3.6%)، في الربع الثاني. وارتفاع في الدخل القابل للإنفاق الحقيقي بنسبة (0.6%) في الربع الثالث مقارنة مع نسبة (3.3%) في الربع الثاني. ويوضح الشكل (1) التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2013 – 2017) على أساس ربع سنوي.

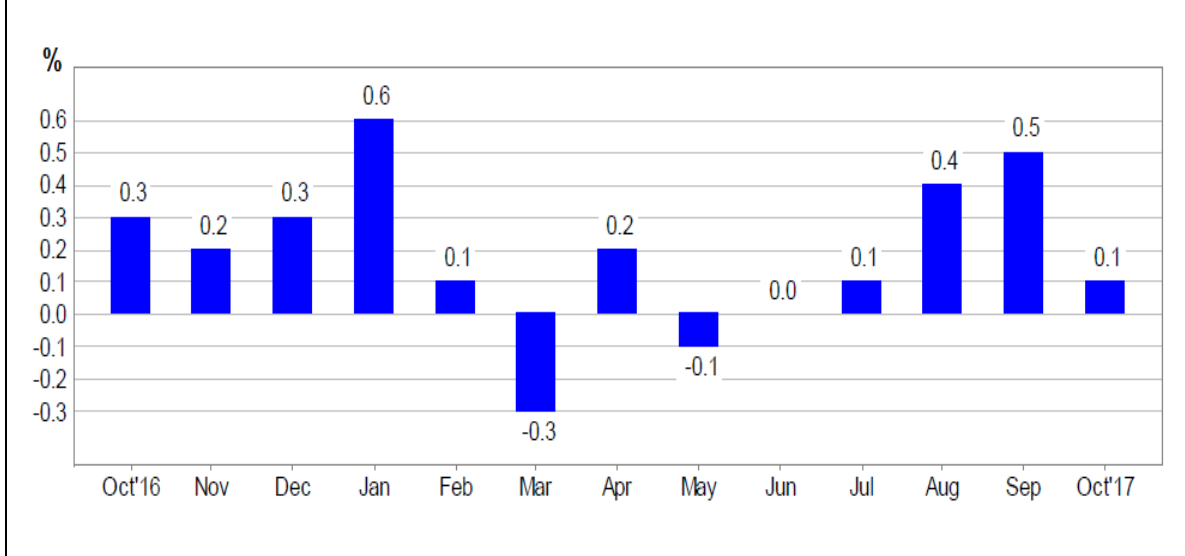
شكل (1): التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
خلال الربع الرابع 2013 لغاية الربع الثالث 2017



2.1.3 معدل التضخم

أشار تقرير مكتب إحصاءات العمل لشهر أكتوبر 2017 إلى أن الرقم القياسي لسعر المستهلك لكافة المناطق الحضرية، قد ارتفع بـ (0.1%) في الشهر المذكور، وعلى الأساس الموسمي المعدل. علماً بأن الرقم قد ارتفع خلال العام المنتهي في أكتوبر العام الجاري، بـ (2.0%). وقد ارتفع الرقم الخاص بالمساكن بـ (0.3%)، في حين انخفض الرقم الخاص بالطاقة بـ (1.0%)، مع استقرار الرقم الخاص بالأغذية. أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ما عدا الأغذية والطاقة، فقد ارتفع بـ (0.2%) في أكتوبر. وشهدت المجموعات التالية ارتفاعاً في أرقامها القياسية: العناية الطبية، والسيارات المستعملة، وسيارات الشحن، والتبغ، والتعليم، والسيارات، وخدمات التأمين، والرعاية الصحية. مع انخفاض أرقام السيارات الجديدة، وخدمات الترفيه والترفيه، والملابس. ويوضح الشكل (2) التغيرات النسبية الشهرية للفترة أكتوبر 2016 – أكتوبر 2017.

شكل (2): التغيرات النسبية الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لكافة المناطق الحضرية،
والمعدّل موسمياً، للفترة أكتوبر 2016 – أكتوبر 2017



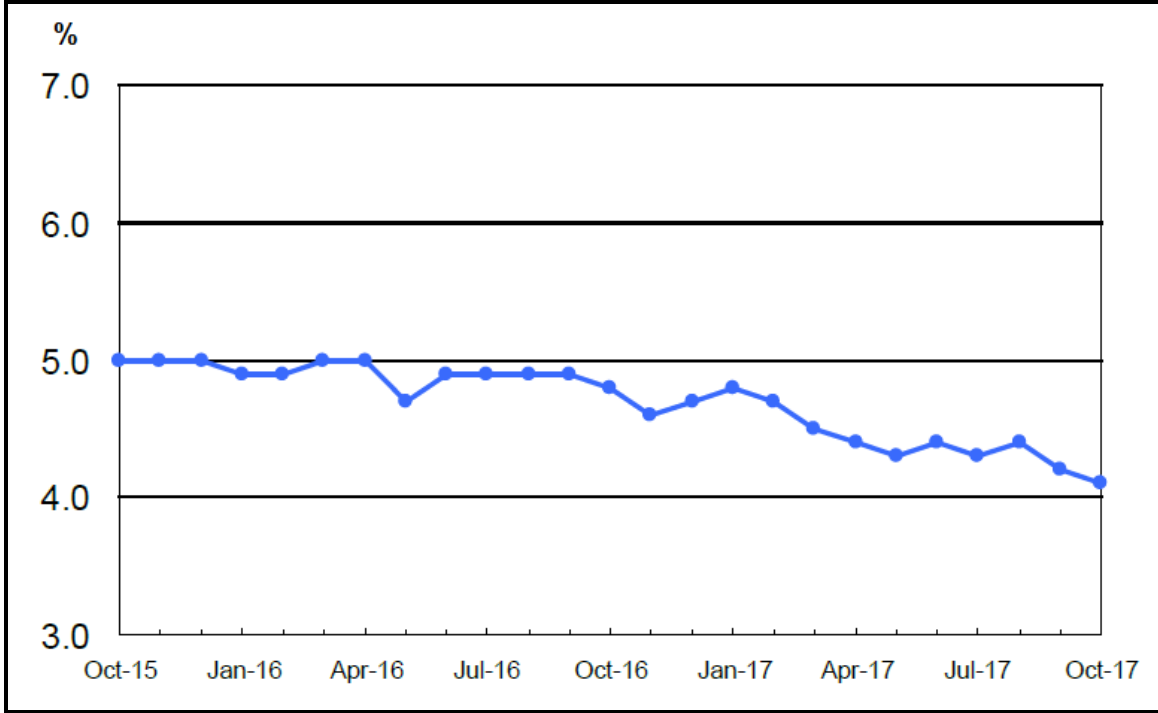
3.1.3 معدل البطالة

نشر مكتب إحصاءات العمل الأمريكي في 3 نوفمبر 2017، تقريره الخاص بأوضاع العمل والبطالة في الولايات المتحدة لشهر أكتوبر من نفس العام. وقد أوضحت النتائج بأن عدد العاملين الحضريين قد ارتفع بـ (261) ألف في شهر أكتوبر، وأن معدل البطالة انخفض ليصل إلى (4.1%). وقد شهدت العمالة في قطاع خدمات الأغذية والمشروبات ارتفاعاً حاداً، لتعويض الانخفاض الذي شهدته في شهر سبتمبر (بسبب إعصار "إيرما" و "هارفي"). كما شهد شهر أكتوبر تحسناً بتوظيف الفنيين وخدمات الأعمال، والعاملين في التصنيع، وخدمات الصحة.

وقد انخفض عدد العاطلين بـ (281) ألف ليصل إلى (6.5) مليون. وشهد معدل البطالة، منذ يناير 2017، انخفاضاً بـ (0.7%) نقطة، وما يقابل ذلك من انخفاض في عدد العاطلين بـ (1.1) مليون. وشهد معدل البطالة بين المراهقين (13.7%)، وبين السود (7.5%)، واللاتينيين (4.8%)، والرجال البالغين (3.8%) والأسويين (3.1%). في حين شهدت فترة التعطل أكبر عدد خلال الفترة (5) أسابيع وأقل (2.3 مليون)، و(5 - 14) أسبوع حوالى (2.2 مليون)،

و(27) أسبوع وأكثر حوالي (1.9 مليون)، و(15 – 26 أسبوع) حوالي (1.1 مليون). ويوضح الشكل (3) معدل البطالة المعدل موسمياً خلال الفترة أكتوبر 2015 – أكتوبر 2017.

شكل (3): معدل البطالة المعدل موسمياً
خلال الفترة أكتوبر 2015 – أكتوبر 2017



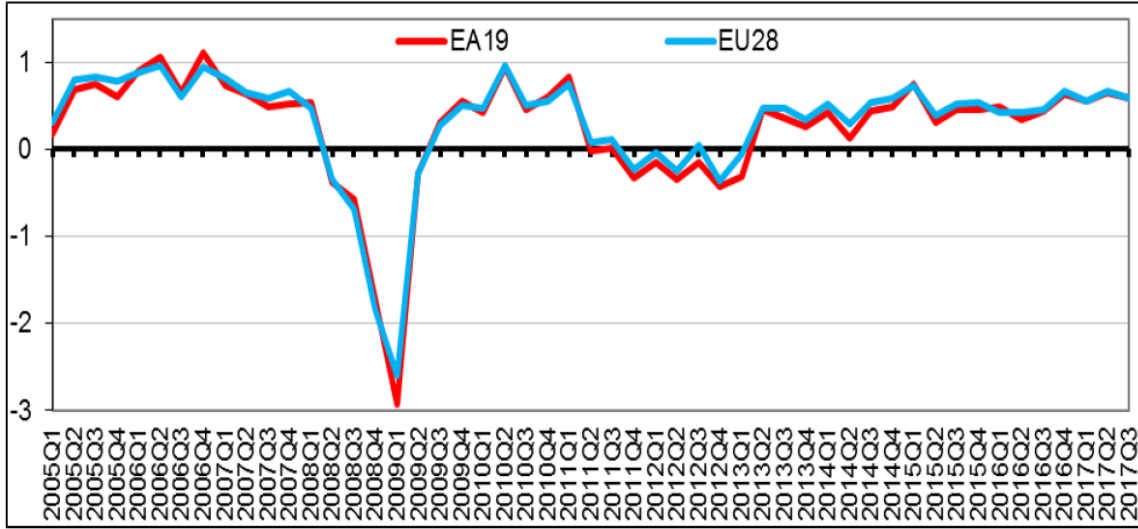
2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

1.2.3 الناتج المحلي الإجمالي

توضح المعلومات، الأولية، المنشورة في 31 أكتوبر 2017، من مكتب الإحصاء الأوروبي، بأن الناتج المحلي الإجمالي، المعدل موسمياً، قد ارتفع بـ (0.6%) في كل من منطقة اليورو (EA19)، والمجموعة الأوروبية (EU28) خلال الربع الثالث من عام 2017. مقارنة مع الربع السابق (الثاني)، والذي بلغ معدل نمو (0.7%) لمنطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية، على حدّ سواء. أما على مستوى المقارنة مع الربع المناظر في السنة الماضية 2016، فإن الناتج المحلي

الإجمالي المعدّل موسمياً قد شهد نمواً بلغ (2.5%) في كل من منطقة اليورو، والمجموعة الأوروبية. ويوضح الشكل (4) معدلات النمو في كلا المنطقتين.

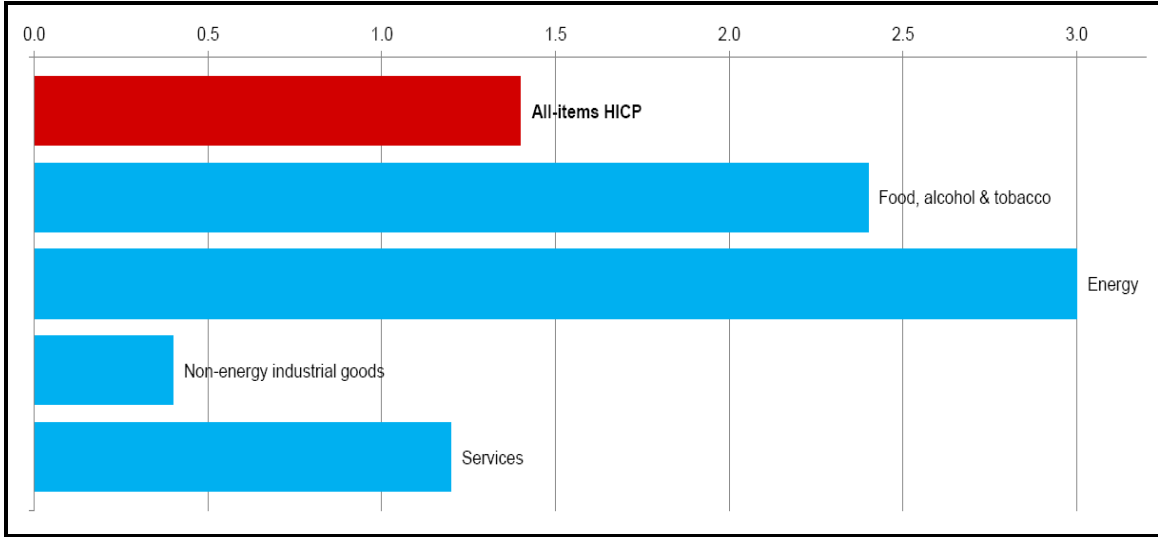
شكل (4): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في المجموعة الأوروبية، ومنطقة اليورو خلال الفترة 2005 – الربع الثالث 2017 على أساس كل ربع سنة



2.2.3 معدل التضخم

يتوقع أن معدل التضخم لشهر أكتوبر 2017 في حدود (1.4%)، وبانخفاض عن المعدل السائد في سبتمبر يبلغ (1.5%)، وفقاً لنشرة مكتب الإحصاء الأوروبي الصادرة في 31 أكتوبر 2017. وبالنظر إلى مكونات هذا المعدل تبين بأن المعدل الخاص بالطاقة يمثل أكبر معدل، على أساس سنوي، في أكتوبر (3.0% مقارنة مع 3.9% في سبتمبر)، يتبعه المعدل الخاص بالأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ (2.4% مقارنة مع 1.9%، تبعاً)، ثم الخدمات (1.2% و 1.5%)، تبعاً)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.4%، و 0.5%، تبعاً). ويوضح الشكل (5) معدل التضخم في المنطقة الأوروبية لشهر أكتوبر 2017.

شكل (5): معدل التضخم السنوي في المنطقة الأوروبية، في أكتوبر 2017 (%)



3.2.3 معدل البطالة

أعلن مكتب الإحصاء الأوروبي، 31 أكتوبر 2017، معدلات البطالة لشهر سبتمبر 2017، والبالغة (8.9%) وبنخفاض عن المعدل السائد في شهر أغسطس والبالغ (9.0%)، وكذلك بانخفاض عن المعدل السائد في سبتمبر 2016 والبالغ (9.9%). ويعتبر هذا المعدل، لشهر سبتمبر 2017، أقل معدل، في المنطقة الأوروبية، منذ يناير 2009. وبلغ معدل البطالة في المجموعة الأوروبية (EU28) نحو (7.5%) في سبتمبر من العام المذكور، والذي يعتبر مستقراً مقارنة مع الشهر السابق، ومنخفض مقارنة مع المعدل السائد في شهر سبتمبر 2016 والبالغ (8.4%). ويبقى هذا المعدل الأقل المسجل في هذه المجموعة منذ نوفمبر 2008.

أما عن عدد العاطلين فقد تم تقديره بـ (18.4) مليون في المجموعة الأوروبية (EU28)، ومنها (14.5) مليون في منطقة اليورو، في سبتمبر 2017. مع انخفاض في عدد العاطلين، مقارنة بشهر أغسطس من نفس العام، بلغ (116) ألف، في المجموعة الأوروبية (EU28)، وبلغ (96) ألف في منطقة اليورو. وعند المقارنة مع الوضع في سبتمبر 2016 يلاحظ انخفاض معدل البطالة بـ (2.076) مليون في المجموعة الأوروبية (EU28)، وبـ (1.463) مليون في منطقة اليورو.

وشهدت البلدان التالية أقل معدل بطالة خلال شهر سبتمبر 2017: جمهورية الجيك (2.7%)، وألمانيا (3.6%)، ومالطا (4.1%). في حين شهدت البلدان التالية أكبر معدل بطالة خلال نفس الشهر: اليونان (21.0%) (تقديرات شهر يوليو 2017)، وإسبانيا (16.7%). ويوضح الشكل (6) معدلات البطالة خلال شهر سبتمبر.

شكل (6): معدلات البطالة خلال شهر سبتمبر 2017 ، المعدلة موسمياً

